سلسلة الرسائل "١-٢"

التنقيح لمسألة التصحيح

للحافظ السيوطي

" ٨٤٩ - ٩١١ هـ "

ويليه

إيضاح ما لدينا في قول المحدثين

رويناه

لعبد الغني النابلسي

" ١٠٥٠ - ١١٤٣ هـ "

تحقيق

بدر بن محمد العماش

نشر وتوزيع

دار البخاري

المدينة المنورة - بريدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

(١)

التنقيح لمسألة التصحيح

للحافظ السيوطي

« ٨٤٩ — ٩١١ هـ »

تحقيق

بدر بن محمد العماش

بسم الله الرحمٰن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أما بعد :

فهذا جزء لطيف في مسألة مهمة وهي مسألة التصحيح ، ألّفها الحافظ جلال الدين السيوطي ، ودعاه إلىٰ ذلك ما قال ابن الصلاح في هذه المسألة ، وعارضه من جاء بعده من العلماء واعترضوا عليه في ذلك ، فأراد السيوطي هنا أن يجمع بين قول ابن الصلاح ومن بعده فكتب هذه الرسالة .

وقد كنت نسخت هذه الرسالة قبل عدة سنوات لنفسي ، ورأيت بعد ذلك إخراجها لأهمية موضوعها . ولعدم علم كثير من الباحثين في الفن بها .

وكتب : بدر بن محمد العماش

المدينة ١٤١٤هـ

ترجمة موجزة للمؤلف

جلال الدين عبد الرحمٰن بن كمال الدين بن محمد بن سابق بن عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الخضيري الأسيوطي الشافعي .

ولد ليلة الأحد مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ ، ونشأ يتيمًا بعد وفاة والده سنة ٨٥٥هـ وعمره خمس سنوات وسبعة أشهر .

فحفظ القرآن وهو صغير ثم حفظ العمدة ومنهاج الفقه وألفية ابن مالك وغيرها ، وأخذ العلم عن مشايخ زمانه كالبلقيني وشرف الدين المناوي وتقي الدين الشمني والكافيجي والسيرامي وغيرهم .

وأجيز بالإفتاء والتدريس سنة ٨٧٦هـ ، وعقد مجالس الإملاء سنة ٨٧٢هـ وقد كان بحرًا في العلوم وادّعى

الاجتهاد ، وأما مؤلفاته[1] فهي كثيرة جدًا منها المجلدات الكبار ، ومنها الرسائل الصغار ، وكان أول شيء ألّفه شرح الاستعاذة والبسملة ، وعرضه على شيخه البلقيني ، فكتب له تقريظًا عليه[2] ، توفي سحر ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادي الأولى سنة ٩١١هـ .

---

(١) وقد حاول الدكتور عصام الدين عبد الرؤوف جمعها في كتاب مؤلفات السيوطي ، ثم كتب أحمد الخازندار ومحمد الشيباني كتاب دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها ، وكتب الدكتور أحمد الشرقاوي كتاب مكتبة السيوطي .

(٢) حسن المحاضرة ١ /٣٣٧ .

نبذة عن الكتاب

واسم الرسالة التنقيح في مسألة التصحيح كما جاء في أول الرسالة ، وفي النسخة الأخرى سماه الناسخ التنقيح لمسألة التصحيح ، وهو أقوىٰ من جهة اللغة . وقد نسبت الرسالة إليه في أولها ، وذكرها حاجي خليفة[1] وإسماعيل باشا[2] وغيرهم .

وموضوعها هو مسألة التصحيح ؛ فابن الصلاح يرىٰ منع التصحيح ، ورد عليه كل من جاء بعده ، فأراد المؤلف الجمع بين القولين ، فنزَّل كلام ابن الصلاح علىٰ نوع وكلام غيره علىٰ نوع ، وقد ألفها بسبب رد العلماء علىٰ ابن الصلاح ، فأراد الجمع

---

(١) كشف الظنون ١ /٥٠٠ .

(٢) هدية العارفين ١ /٥٣٧ .

بينهما ، وأما النتيجة التي توصل إليها السيوطي في هذه الرسالة فلا يمكن الجزم بها ، وإنما هو رأي للحافظ السيوطي ، وقد كان جزم في الألفية والتدريب وغيرها برد كلام ابن الصلاح مطلقًا ، فقال في الألفية :

جريا على امتناع أن يُصَحَحا
في عصرنا كما إليه جَنَحا
وغيره جوزه وهو الأبرّ
فاحكم هنا بماله أدى النظر

وأما هنا فأراد الجمع ، ولكن هل كلام ابن الصلاح يحتمل ذلك أم لا ؟ !

الظاهر عدمه ؛ لأن ابن الصلاح عمم ، والسيوطي خصص كلامه بلا دليل ، وابن الصلاح باعتراف السيوطي يرى أن الصحيح قسمين ، فما باله يحكم ويعمم ولا يخص قسمًا دون آخر[1] .

---

(١) وسترى - إن شاء الله - دراسة لهذه المسألة في كتاب الفوائد =

ومهما يكن من شيء ، فالسيوطي مجتهد في قوله وهي وجهة نظر ، وهذه الرسالة من آخر ما كتب في حياته ، حيث كتبها في مرض موته كما صرح به في آخر النسخة .

وصف النسخ الخطية :

النسخة الأولى :

نسخة هذا الجزء من محفوظات دار الكتب الظاهرية[1] بدمشق ، ومنها صورة في مكتب الجامعة الإسلامية برقم ١٠١٠ ، وهي تقع في صفحة ونصف ، في الأولى ٢٣ سطرًا ؛ والثانية ٩ سطور ، وفي كل سطر ١٦ كلمة تقريبًا ، بخط نسخي جيد غير مشكول ، وقد اتخذتها أصلًا

= والقواعد .

(١) فهرست الظاهرية للألباني : ٣١٠ .

وله نسخة في مجاميع دار الكتب المصرية رقم ٥٧٤ وتسشتربيتى ٥٥٠٠ وانظر دليل مخطوطات السيوطي : ٢٦٥ .

النسخة الثانية :

هذه النسخة من محفوظات دار الكتب الظاهرية[1] بدمشق ، منها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٥٥٢ ، تقع فى صفحة واحدة ، بخط صغير جدًا وفى كل سطر أكثر من ٢٠ كلمة تقريبًا ، بخط نسخى جيد ، وهى بخط محمد بن طولون وأشرت إليها بالنسخة الأخرى .

---

(١) فهرست الظاهرية للألباني : ٣١٠ .

النص المحقق

بسم الله الرحمٰن الرحيم

رب يسر

الحمد لله وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ ، ذكر الشيخ تقي الدين ابن الصّلاح أن باب التصحيح انسد في هذه الأزمان[1]، وخالفه النووي[2] ، وكل من جاء

---

(١) قال ابن الصلاح : فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من أعتمد في روايته علىٰ ما في كتابه عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان . . . . المقدمة مع التقييد : ١٢ وصرح ابن الصلاح كذلك بالتحسين كالتصحيح ، وكذلك التضعيف كما ذكر السيوطي في التدريب ١ /١٤٩ .

(٢) قال النووي : والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته . التقريب مع التدريب ١ /١٤٣ .

بعده من الحفاظ إلىٰ الحافظ ابن حجر[1] ، فاعترضوا علىٰ ابن الصلاح في مقالته وجوزوا التصحيح ، وأنه لا ينقطع ذلك ، ولا يمتنع ممن له أهلية ذلك .

ثم منهم منَ رَدَّ كلام ابن الصلاح بأنه لا سَلَفَ له فيما قاله[2] ، ومنهم من ردَّه بأنه مبني علىٰ القول بجواز خلو العصر عن مجتهد[3] ، وهو قول ساقط مردود[4] ، ومنهم من رده بأن أهل الحديث في عصر ابن الصلاح ومن بعده لم يزالوا مستمرين علىٰ

---

(١) فممن أعترض عليه المزى والبلقينى وابن جماعة والعراقى وابن كثير والبقاعى والطيبى وغيرهم .

(٢) انظر تدريب الراوي ١ /١٤٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) أي : إن القول بجواز خلو العصر عن مجتهد قول ساقط ، وقد رده السيوطي في كتاب الرد علىٰ من أخلد إلىٰ الأرض ، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض .

التصحيح[1]؛ فصححوا أحاديث لم يتقدمهم إلى تصحيحها أحد كأبي الحسن بن القطان[2] والضياء

(١) قال الحافظ ابن حجر : إن الاستدلال على ابن الصلاح بأن من عاصره حكم بالصحة لأحاديث ، فليس بدليل ينهض على رد ما اختاره ابن الصلاح ؛ لأنه مجتهد وهم مجتهدون ، فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد؟ ثم ذكر نقض كلامه . انظر النكت ١ /٢٧٢ - ٢٧٣ ، تدريب الراوي ١ /١٤٦ توضيح الأفكار ١ /١٢٠ .

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي المغربي الفاسي المعروف بابن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام وغيره ، توفي سنة ٦٢٨هـ .

السير ٢٢ /٣٠٦ ، الشذرات ٥ /١٢٨ .

وقد صحح أحاديث منها حديث ابن عمر في الوضوء بالنعلين والمسح عليهما ، وحديث أنس أنهم كانوا ينتظرون الصلاة . . . الحديث وغيرها ، وذلك في كتاب الوهم والإيهام ، وقد صحح غيره من الأحاديث الكثيرة ، وذكر ذلك عنه العراقي في التقييد ١٣ .

المقدسي[1] وابن المواق[2] والزكي المنذري[3] والشرف

---

(١) أبو عبد الله محمد عبد الواحد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي ، صاحب كتاب المختارة والأحكام وغيرها ، توفي سنة ٦٤٣هـ .

السير ٢٣ / ١٢٦ ، ذيل ابن رجب ٢ / ٢٣٦ هـ .

وتصحيحه في كتابه المختار مما ليس في الصحيحين أو أحدهما ، قال في التدريب : التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ، ١ /١٤٤ ولم يكمل هذا الكتاب ، وقد طبع الموجود منه .

(٢) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن خلف الأنصاري المراكشي ، المعروف بابن المواق ، صاحب كتاب بغية النقاد وشيوخ الدارقطني وغيرهما ، توفي سنة ٦٤٢هـ .

الذيل والتكملة ٨ /١ /٢٧٢ ، الرسالة المستطرفة : ١٣٣ .

وقد صحح أحاديث كثيرة وذلك في كتابه بغية النقاد الذي ألفه على كتاب ابن القطان المتقدم .

(٣) أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشامي الأصل المصري ، صاحب الترغيب والترهيب والتكملة وغيرها ، توفي =

الدمياطي[1] ....

= ٦٥٦ هـ .

تذكرة الحفاظ ٤ /١٤٣٦ ، الشذرات ٥ /٢٧٧ .

وصحح حديث غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب ، وذلك في جزء له في هذا الحديث كما ذكر العراقي ١٣ ، واعترض ابن حجر عليه وبين أن المنذري لم يصححه ، وإنما أورد عدة أحاديث ، وقال في أحدها : إن رواته محتج بهم في الصحيحين ولا يلزم منه التصحيح . انظر النكت ١ /٢٧٤ .

(١) أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي الشافعي ، صاحب كتاب قبائل الخزرج والمتجر الرابح وغيرهما . توفي سنة ٧٠٥ .

المعجم المختص ص٩٥ ، الدرر الكامنة ٢ /٤١٧ .

وقد صحح حديث « ماء زمزم لما شرب » كما ذكر العراقي في التقييد ١٣ .

وقد عارضه ابن حجر بأن الدمياطي قال إنه على رسم الصحيح ، وليس فيه حكم بالصحة . . . وانظر كلامه في النكت =

..... والجمال المزي[1] والتقي السبكي[2] وغيرهم ،

= ١ /٢٧٤ .

(١) أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف الحلبي الأصل ثم المزي ، صاحب تهذيب الكمال والأطراف وغيرهما ، توفي ٧٤٢هـ .

تذكرة الحفاظ ٤ /١٤٩٨ ، طبقات الحفاظ : ٥١٧ .

والمزي ممن صحح وضعف ، وأوضح مثال على كلامه في الأحاديث أنه حسّن حديث طلب العلم كما سيذكره المؤلف آخر هذه الرسالة ، وابن الصلاح لا يرى التصحيح ولا التحسين كما تقدم .

(٢) أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي المصري ، والد عبد الوهاب صاحب الطبقات ، صاحب شفاء السقام – مطبوع – وغيره ، توفي سنة ٧٥٦هـ .

البدر الطالع ١ /٤٦٧ ، الشذرات ٦ /١٨٠ .

وقد صحح حديث ابن عمر في الزيارة كما ذكره العراقي في التقييد : ١٣ ، وحديث ابن عمر هو : « من زار قبري وجبت له =

.... وأطال الحافظ العراقي[١] والحافظ ابن حجر[٢] في نكتيهما المناقشة مع ابن الصلاح في ذلك ، والتحقيق عندي : أنه لا اعتراض على ابن الصلاح ولا مخالفة بينه وبين من صحح في عصره أو بعده ، وتقرير ذلك أن الصحيح قسمان : صحيح لذاته[٣] ، وصحيح لغيره[٤] ، كما هو مقرر في كتب ابن الصلاح وغيره ،

= شفاعتي » ، ولابن عمر أحاديث أخرى صححها وذلك في كتابه شفاء السقام ، قد رد عليه ذلك ابن عبد الهادي في الصارم المنكي : ١٤ .

(١) التقييد والإيضاح : ١٢ –١٣ .

(٢) النكت١ /٢٦٦ – ٢٧٥ .

(٣) وهو الصحيح المعرف بأنه ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط وسلم من الشذوذ والعلة القادحة .

(٤) وهو الحديث الذي صُحِحَ لأجل الاعتضاد بكثرة الطرق وإلا فأصله لا يصل إلى الصحة ، فالأول صحيح لنفسه ، والثاني من أجل الطرق الأخرى .

والذي منعه ابن الصلاح إنما هو القسم الأول دون الثاني كما تعطيه عبارته ، وذلك أنْ يوجد في جزء من الأجزاء حديث بسند من طريق واحد لم تتعدد طرقه ، ويكون ظاهر ذلك الإسناد الصحة لاتصاله وثقة رجاله ، فيريد الإنسان أن يحكم علىٰ هذا الحديث لذاته بالصحة لمجرد هذا الظاهر ، ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحة ، فهذا ممنوع قطعًا ؛ لأن مجرد ذلك لا يكتفى به في الحكم بالصحة ، بل لابد من فقد الشذوذ وذي العلة[1] ، والوقوف علىٰ ذلك الآن متعسر بل متعذر ؛ لأن الاطّلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي ﷺ ، فكان الواحد منهم تكون شيوخه التابعين وأتباع التابعين أو الطبقة الرابعة ، فكان الوقوف إذ ذاك علىٰ العلل متيسر

---

(١) أي : وفقد ذي العلة ، وفي النسخة الأخرىٰ : فقد الشذوذ والعلة .

للحافظ العارف ، وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد ، وتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل ، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثًا بسند[1] واحد ظاهره الصحة ؛ لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته ؛ لاحتمال أن يكون له علة خفية لم نطلع[2] عليها لتعذر الإحاطة بالعلل في هذه الأزمان[3] .

وأما القسم الثاني[4] فهذا لا يمنعه ابن الصلاح[5]

---

(١) وفي النسخة الأخرى « يسند » وهو خطأ .

(٢) وفي النسخة الأخرى « لم يطلع عليها » .

(٣) ولذا يحكم عليه بصحة سنده ولا يحكم له بالصحة المطلقة ، وأما قول المؤلف لأنا لم نطلع على العلة ، فإن هذا هو المطلوب منك أيها الباحث ، وأما ما لم تطلع عليه فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها بعد البحث والتنقيب .

(٤) وهو الصحيح لغيره .

(٥) ولذلك تكلم ابن الصلاح على بعض الأحاديث وذكر أن =

ولا غيره ، وعليه يحمل صنع من كان في عصره ومن جاء بعده ، فإني استقرئت ما صححه هؤلاء فوجدته من قسم الصحيح لغيره لا لذاته ، وقد أعطىٰ أئمة المحدثين المتقدمون قاعدة : وهو أنه إذا وجد للحسن[ا / ب] طريق آخر يشبهه حكم بصحته ، ويكون صحيحًا لغيره لا لذاته ، فعمل هؤلاء المصححون بهذه القاعدة ، فصححوا الأحاديث التي صححوها ؛ لتعدد طرقها عملًا بالقاعدة المذكورة ، فهم في ذلك تابعون للأئمة فيما أصَّلوه وعاملون بما أوصوا به ، فلا ينسب إليهم منافاة ولا مخالفة ، وبهذا انجلت المسألة ، وعُلِم أنّه لا مخالفة بين قول ابن الصلاح

= بعضها لا يثبت وبعضها حسن ، فحسَّن حديث صلاة التسابيح وغيره ، وانظر كلامه علىٰ بعض الأحاديث في الفتاوىٰ ١ /١٦٨ - ١٧١ - ١٨٠ - ١٨٤ - ١٩٢ - ٢٣٥ - ٢٦١ وذكر أن بعضها اعتضد بشواهده .

وبين فعل أهل عصره ومَنْ بعده ، وأن الفريقين لم يتواردا على محل واحد بل ابن الصلاح مانع من التصحيح لذاته ، وهؤلاء مجوزون التصحيح لغيره ، وابن الصلاح لا يمنع ذلك ، وقد وقع السؤال[1] عن حديث وهو « طلب العلم فريضة علىٰ كل مسلم[2] » فأجاب النووي في فتاويه بضعفه[3] ، وخالفه تلميذه المزِّي فحكم بحسنه لتعدد طرقه[4] ، ثم إني وقفت له علىٰ

---

(١) كلمة « السؤال » ساقطة من النسخة الأخرىٰ .

(٢) وهذا الحديث له طرق كثيرة ، منها عن أنس وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وغيرهم ، وكلها لا تخلو من كلام ، وقد اختلف في ضعفه وحسنه وصحته انظر جزء السيوطي في تخريجه .

(٣) فتاوىٰ النووي : ١٨٠ قال : هو حديث ضعيف ، وإن كان معناه صحيحًا .

(٤) التذكرة للزركشي : ٤٣ المقاصد الحسنة : ٢٧٦ ، جزء في طرق حديث طلب العلم : ١٤ .

خمسين طريقًا[1] فحكمت بصحته لكن من القسم الثاني ، وهو الصحيح لغيره ، ولم يقع لي أنْ حكمت بصحة حديث لم أسبق إلىٰ تصحيحه سواه[2] لا لذاته ولا لغيره، والله أعلم وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وسلم[3] .

---

(١) وقد جمعها فى جزء لتخريج هذا الحديث ، مطبوع .

(٢) نقل هذا الكلام عن المؤلف المناوي في فيض القدير ٤ /٢٦٧ وعنه الزبيدي في الإتحاف ١ /٩٨ والكتانى في نظم المتناثر ٢٧ وغيرهم .

(٣) فى النسخة الأخرىٰ بعد هذا الكلام « تم التنقيح لمسألة التصحيح للجلال السيوطى وكلا الذى قبله ، وهذا المصنف الأخير آخر مؤلف ألفه فى مرض موته رحمه الله تعالىٰ ، الحمد لله وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم » .

الفهرس